تقييم تحليلي لسوق القطن العالمي والقطن المصري

دكتور يحيى البدراوي المغازي

Analysis of the World's Cotton Market including Egyptian Cotton

Dr Yehia Elmogahzy

President and Founder of EL-Mogahzy Learning, LLC, New Jersey, U.S.A.

(https://www.el-publish-learn.com/, yelmogahzy@gmail.com)

محتوي المقالة

فى هذه المقالة، أعرض تقييم تحليلي لسوق القطن العالمي من حيث حجم الإنتاج والتصدير والإستيراد والإستهلاك. أهم الموضوعات فى هذه المقالة هي:

- العلاقة بين حجم الإنتاج العالمي للقطن وحجم الإستهلاك وتأثير ذلك علي اسعار القطن
- ما هي أسباب زيادة سعر القطن فى السوق العالمي وهل يمكن التنبؤ بالزيادة فى أسعار القطن قبل حدوثها؟
- موجز تاريخي عن تأثير التغيرات فى السياسات المحلية علي سوق القطن المصري وعلى صناعة الغزل والنسيج المصرية
- تقييم الدول المنتجة للقطن التى لاتملك صناعة محلية للغزل
- تقييم الدول المنتجة للقطن التى تستهلك تقريبا كل انتاجها فى صناعة الغزل المحلية
- تقييم الدول الغير المنتجة للقطن التى تستهلك كميات كبيرة من القطن فى صناعة الغزل المحلية
- كيف يستعد الغزال للتغيرات فى اسعار القطن
- كيف يؤثر سعر القطن علي اسعار المنسوجات المصرية

كثير من المواضيع التي ستناقش فى هذه المقالة جآت من أبحاث قامت بها شركتي (EL-Mogahzy Learning, LLC) لحساب عدد من مؤسسات القطن الدولية والأمريكية فى خلال العامين السابقين. هذه الأبحاث لازالت مستمرة بغرض الوصول الى وسيلة تحليلية للتنبؤ بأسعار الأقطان العالمية من عام الى آخر ومناطق الإستهلاك والإنتاج المُحتملة حول العالم. وما أقدمه هنا هو جزء صغير من نتائج هذه الأبحاث.

مقدمة

يُعتبر القطن بكل المقاييس أحد أهم المحاصيل الزراعية فى العالم. كما نري فى شكل ١، على مدار العقود الستة الماضية إستمر إنتاج القطن فى العالم فى الزيادة. فى الستينيات كانت الزيادة ١٤%، وفى السبعينيات كانت الزيادة ١٧%، وفى الثمانينات وصلت الزيادة الى مُعدل تاريخي حيث كانت ٨١%، إنخفضت الزيادة بعد ذلك فى العقد الأخير من القرن العشرين الى حوالى ٣% ثم بدأت فى الزيادة مرة أخرى مع بداية هذا القرن حيث وصلت الى حوالى ٣٨% فى العقد الاول من القرن الواحد والعشرين. بطبيعة الحال كان هناك تغيرات فى الإنتاج من عام الى آخر فى خلال كل عقد نتيجة التغيرات البيئية وقوانين العرض والطلب ولكن الإتجاه كان دائما نحو الزيادة المستمرة. من المؤكد أن هذه الزيادة المستمرة فى الإنتاج لم تكن محض الصدفة او بشكل عشوائي ولكنها كانت نتيجة زيادة دائمة فى إستهلاك القطن عالميا. فى الستينيات كانت الزيادة فى استهلاك القطن وتصنيعه الى خيوط ومنتجات نسيجية حوالى ٣٣%، وفى السبعينيات كانت الزيادة ٢٥%، وفى الثمانينات وصلت

الزيادة الى مُعدل تاريخي حيث كانت ٤١%، وفى العقد الأخير من القرن العشرين كانت حوالى ٢٤% ثم إستمرت الزيادة فى الإستهلاك مع بداية هذا القرن حيث وصلت الى حوالى ٤٢% فى العقد الاول من القرن الواحد والعشرين.

إذا انتقلنا الى الحديث عن أسعار القطن خلال الستة عقود السابقة سنجد أن هذه الأسعار كانت فى تغير مستمر وبشكل شبه عشوائي يصعب تنبؤه من عام الى آخر طوال هذه العقود. وإذا أستخدمنا الإنحراف المعياري (standard deviation) لقياس معدل التغير من عام الى آخر سنجد أن فى السبعينيات كان الإنحراف المعياري فى سعر القطن من عام الى آخر حوالى ١٦ سنتا للاقطان الأبلاند. وفى الثمانينيات والتسعينيات كان الإنحراف المعياري حوالى ١١ سنتا، ثم ارتفع فى العقد الأول من هذا القرن الى حوالي ١٦ سنتا. وبالطبع كان فى أعلي قيمة تاريخية له فى بداية العقد الثاني من هذا القرن حيث وصل الى أكثر من ٢٩ سنتا فى خلال ٥ سنوات نتيجة الزيادة الكبيرة التي حدثت فى عام ٢٠١١.

فى مارس ٢٠١١، وصل سعر القطن الآبلاند الى أعلي قيمة له فى خلال ١٤٠عاما، حوالى ٢دولا للرطل. إزداد سعر القطن المستورد من أمريكا بمعدل تجاوز ال ٣٠٠% خلال عامين فقط بين مارس ٢٠٠٩ الي مارس ٢٠١١. كان من المهم ان نعرف ما حدث فى عام ٢٠١١ وعن ما إذا كان هناك إحتمال لتكرار هذه الزيادة فى الأعوام القليلة القادمة. فى مُعظم بلاد العالم هذه الزياة كانت غير متوقعة بل انها مثلت مفاجأة كبيرة أدت الى خسائر فادحة فى قطاع الغزل فى كثير من الدول. وبعد ان حدثت الزيادة انطلق الكثيرون من خبراء الاقتصاد يحاولون تفسير ما حدث برغم ان لا أحد منهم استطاع التبؤ بهذه الزيادة اتجاها او كما. فسر البعض الزيادة بأنها نتيجة تغيرات فى الظروف البيئية واجهت محصول القطن خاصة فى الباكستان والصين فى عام ٢٠١٠-٢٠١١، وفسر البعض الآخر الزيادة بأنها كانت نتيجة قرار الحكومة الهندية بمنع تصدير القطن الهندي فى مطلع عام ٢٠١٠، وذكر المحللون أسبابا أخري مثل ضعف الدولار وإرتفاع اسعار المنتجات الزراعية الأخري مما أدي الا زراعة أراضي أقل من القطن، وزيادة الإستهلاك بعد عامين من التدهور الإقتصادي العالمي.

من الناحية التحليلية، فسر بعض الإقتصاديون الزيادة الكبيرة فى سعر القطن عام ٢٠١١ بأنه كان من الممكن توقعها خاصة بعد الإنهيار الإقتصادي العالمي الذى حدث فى ٢٠٠٨و ٢٠٠٩ . أثناء ذلك كان سعر القطن يُعاني من إنخفاض حاد وصل الى ٣٣%. هذا بالطبع تفسير عام يستخدمه المحللون بعد كل تدهور اقتصادى ليفسرون به الزيادة فى الأسعار بعد ذلك. وأعتمد المحللون فى هذا التفسير علي ما حدث فى الهند والصين خلال هذين العامين حيث أضطرا لشراء فائض القطن المحلي للمساعدة على زيادة سعر القطن.

كما نري من المناقشة أعلاه لم يذكر المحللون سببا واحدا ومؤكدا للزيادة الكبيرة فى سعر القطن التى حدثت فى عام ٢٠١١. وربما تكون كل الأسباب المذكورة مجتمعة قد أدت الى هذه الزيادة. ولكن فى الحقيقة هناك سبب رئيسي أعتقد من خلال الدراسة التي قمنا بها هو ما أدي الى هذه الزيادة وبالحجم الكبير الذى رأيناه. هذا السبب يتلخص فى ما حدث بين أكبر دولتين يتحكمان الآن فى الإقتصاد العالمي: الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وهما أيضا الدولتين اللتين يُنتجا معا أكثر من ٤٠% من القطن فى العالم. طبقا لتحليل دقيق للمعلومات الخاصة بانتاج القطن وتصديره، هناك علامات كانت تؤشر الى هذه الزيادة في سعر القطن وبالحجم الذي رأيناه. قبل عام ٢٠١١، كانت الصين قد وصلت الى حجم استهلاكي للقطن يتعدي بكثير حجم انتاجها المحلي. فى نفس الوقت كانت أمريكا تُنتج كميات من القطن أقل بكثير مما تستطيع أن تُصدر (بعد حساب ما تحتاجه من الإستهلاك المحلي). فى عام ٢٠٠٩، أنتجت الصين ٣٢ مليون بالة قطن ولكنها أستهلكت فى هذا العام حوالى ٥٠مليون بالة قطن، هذا يُمثل ٥٦% أكثر من حجم انتاجها. وفى عام ٢٠١٠، أنتجت الصين ٣١ مليون بالة قطن ولكنها أستمرت فى الإستهلاك العالي الذى وصل فى ذلك العام الى ٤٦ مليون بالة (٥١% أكثر من حجم انتاجها). لم يكن هناك أى مُصدر للقطن فى العالم يستطيع أن يُغطى العجز الصيني بين حجم الإنتاج وحجم الإستهلاك الا امريكا. ولكن أمريكا لم تكن مُستعدة لتغطية هذا العجز. فى العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، كان إنتاج أمريكا من القطن فى أقل مستوياته حيث كان ١٢,٨ و ١٢,٢ مليون بالة علي التوالى. فى هذا الوقت، أدركت أمريكا أنها تحتاج لزيادة إنتاجها لتغطية العجز الصيني حيث كانت اكبر مُصدر للقطن الى الصين. جاء هذا متأخرا فى عام ٢٠١٠عندما قامت أمريكا بإنتاج حوالي١٨مليون بالة قطن. ولكن هذه الزيادة لم تُمكن أمريكا من تصدير ما يكفى لسد العجز الصيني. كل هذه العوامل كانت واضحة خلال ٢٠٠٨و ٢٠٠٩ ووصلت الى أقصاها فى عام ٢٠١٠ وكانت المؤشرات واضحة حيث إزداد سعر القطن فى هذا العام بحوالى ٥٧%، ثم فى خلال عام واحد من مارس ٢٠١٠الى مارس ٢٠١١، تدرجت الزيادة فى سعر القطن بمُعدل ٨% شهريا حتي وصلت فى نهاية العام الى ١٥٤% زيادة كلية. كانت بوادر هذه الزياة فى سعر القطن واضحة تماما فى انخفاض كمية المخزون المحلي من القطن فى أمريكا الذي وصلت الى ١٢% فى عام ٢٠١٠-٢٠١١. هذا الإنخفاض لم يحدث فى أمريكا منذ عام ١٩٢٥.

برغم أن الزيادة فى سعر القطن الى هذا المستوى كان ولايزال يُعد حدثا تاريخيا فى تاريخ القطن إلا أنني لا أعتقد أن تأثيره كان حادا علي اسعار المنتجات النسيجية القطنية. بل أنني لا أعتقد أن المُستهلك العالمي قد شعُر بأي زيادة حقيقية فى أسعار المنتجات النسيجية مثل ما يحدث فى حالة العجز فى الإنتاج فى المواد الزراعية الأخري مثل القمح او البن او الطماطم. وهذا فى الواقع يُمثل مشكلة كبيرة لصناعة الغزل والنسيج التي عادة ما تتحمل كل عواقب الزيادة فى سعر الشعيرات بينما لا يؤثر ذلك بشكل محسوس علي بائعي المنتجات النسيجية لأن حجم أرباحهم الكبير يسمح لهم بالمرونة الكبيرة فى التعامل مع السوق. وحقيقة الأمر أنه إذا أخذنا فى الإعتبار حجم التضخم العالمي علي مدار السنين نجد أن سعر القطن حتي ولو كان قرابة ال ٢ دولار لقطن الآبلاند وقرابة ال ٤ دولار للقطن طويل التيلة فإن هذه الأسعار لا تزال علي المستوى الطبيعي اذا ماكان هناك إتزان فى ربح كل المؤسسات المختلفة فى الصناعة من الفلاح الى بائع المنسوجات. تخيلوا معي قيمة بالة قطن واحدة وهي اقل من ٤٥٠دولار باسعار اليوم. حتي تتحول هذه البالة الى خيوط، يخسر الغزال من ٨ الى ٢٠% من قيمتها فى صورة عوادم وشعيرات قصيرة حسب نوع الخيوط المُنتجة. وبالتالى تصل تكلفة هذه البالة الى قيمة من ٤٩٥ دولار الى ٥٦٠دولار حسب حجم العوادم. هذه الخسارة يتحملها الغزال وحده. وحتى يستطيع الغزال أن يحقق أرباحا لابد أن يننتج كميات هائلة من الخيوط ليحصل علي قروش قليلة علي كل رطل خيط يُنتجه. ولا يتمتع النساج بحظ أكبر فى الربح لأنه بدوره يجب أن يُنتج كميات كبيرة من الأقمشة حتي يُحقق ربحا ملموسا. وتصل المأساة الى الذروة اذا عرفنا أن نسبة ما يحصل عليه كل قطاع الغزل والنسيج من الربح فى المنتج النسيجي النهائي الذي يصل الى المستهلك لا يتعدى ٣٠% فى أفضل الحالات، بينما يذهب نصيب الاسد الى الموزعيين والمحلات الكبرى. وما يجعل معادلة سعر القطن فى ضوء التكاليف والربح فى غاية عدم الإتزان هو ان بالة القطن الواحدة تستطيع أن تُنتج حوالى ٢٠٠ بنطلون جينز، أو ٢٥٠ملاية سرير، أو ٤٠٠ قميص رجالى، أو ٧٠٠فوطة. فأين ربح قطاع الغزل والنسيج من كل هذا؟

السؤال الآن هل ستحدث زيادات كبيرة أخري فى سعر القطن فى الأعوام القادمة؟، والإجابة بالتأكيد نعم، ولكن متي وكيف يُمكن التنبؤ بها فى الوقت المناسب هذا يتطلب دراسات تحليلية مستمرة لوضع السوق العالمى. هذه الدراسات يجب أن تأخذ فى الإعتبار بعض المؤشرات الهامة أذكر منها ما يلى:

- أهم مؤشر على زيادة سعر القطن هو أن يكون الإنتاج العالمى أقل من الإستهلاك. هذا مؤشر منطقي لأن الزيادة فى الإستهلاك تعني العجز فى مخزون القطن بالمقارنة بالطلب وبالتالى احتمال الزيادة فى السعر. هذا بالتحديد ما حدث فى السنات السبع الأولى فى هذا القرن (٢٠٠٠-٢٠٠٧) كما هو مُوضح فى شكل ١ حيث ضاقت الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك بعد ما كانت واسعة فى العشر أعوام الأخيرة من القرن الماضي.

- المؤشر الثاني الذي يجب ان يؤخذ فى الإعتبار هو التغير فى الحصة السوقية (market share) للشعيرات الصناعية خاصة شعيرات البولى إيستر. كما ذكرت فى مقالتي السابقة إزدادت حصة شعيرات البولى ايستر على شعيرات القطن لاول مرة فى التاريخ عام ٢٠٠٢. حتي وقتنا هذا لم يكن لذلك تأثير كبير على مُعدل إستهلاك القطن ولكن هذا الوضع يُمكن أن يتغير خاصة ان الصين وهى أكبر دولة مُنتجة لشعيرات البولى إيستر فى العالم تُحاول بشكل مستمر إستبدال القطن بشعيرات البولى إيستر خاصة فى صناعتها المحلية. إذا تمكنت الصين من هذا ستكون النتيجة هو انخفاض فى سعر القطن وهذه ستكون مُعادلة صعبة للصين حيث انها ايضا الدولة المنتجة الأولى أو الثانية بعد الهند للقطن.

- المؤشر الثالث هو أسعار المُنتجات الزراعية الأخرى مثل الذرة وفول الصويا وغيرهم. فى عام ٢٠٠٨ زادت اسعار هذه المنتجات مما جعل الفلاحون يُفضلون زراعتها على زراعة القطن لتحقيق أرباح أكثر. هذا كان أحد المؤشرات التى ساعدت على خفض انتاج القطن فى الأعوام التالية (انخفاض وصل الى ١٨% فى الصين من عام٢٠٠٧ الى عام ٢٠١١، وانخفاض وصل الى ٣٧% فى أمريكا فى الفترة ما بين ٢٠٠٧ الى ٢٠٠٩). هذه الإنخفاضات ادت الى عجز فى انتاج القطن وصل الى حوالى ١٤ مليون بالة فى خلال أربعة سنوات مما أدى الى عجز فى مخزون المنسوجات القطنية والى ما رأيناه من الزيادة الكبيرة فى سعر القطن.

- من المهم أن نُدرك أن إنخفاض انتاج القطن فى عام واحد لن يُحدث زيادة مُباشرة فى سعر القطن الا اذا كانت الزيادة كبيرة جدا تتعدى ٣٠% وهذا لم يحدث بعد فى التاريخ الحديث، بل ان اكبر عجز فى انتاج القطن فى عام واحد لم يتعدى ١٨% منذ عام ١٩٨٠ الا فى عام واحد وهو عام ٢٠١٥ وكان حوالى ١٩%، وسرعان ما استعاد وضعه بعد ذلك.

- تحليل البياتات السابقة للقطن تُشير الى أن زيادة سعر القطن عادة ما تحدث بعد ان ينخفض الإنتاج لمدة عامين أو أكثر علي التوالى. رأينا ذلك فى عام ١٩٨٧، حيث ارتفع سعر رطل القطن الى ٧٥ سنتا بعد انخاض فى الإنتاج العالمي فى عام ١٩٨٥و عام ١٩٨٦. أرتفع أيضا سعر القطن فى عام ١٩٩٤ الى ٦٨ سنتا للرطل بعد إنخفاض الإنتاج فى عامي ١٩٩٢و ١٩٩٣على التوالى. وإذا نظرنا الى الإرتفاع التاريخي فى عام ٢٠١١سنجد انه حدث بعد إنخفاض فى إنتاج القطن العالمي ثلاثة أعوام متوالية: ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، و ٢٠٠٩. وحتى فى عام ٢٠١٦ وعام ٢٠١٧ جأت الزيادة فى أسعار القطن بعد انخفاض فى الإنتاج العالمى من عام ٢٠١٢ الى عام ٢٠١٥. بطبيعة الحال. هذه فقط مؤشرات مدعمة ببياتات تاريخية ولكنها تستحق الملاحظة والإنتباه. وكما نعرف جميعا ان الإنخفاض فى إنتاج القطن فى أحد الأعوام قد يأخذ وقت من عام الى عامين حتى يستشعره مخزون سوق المنسوجات القطنية.

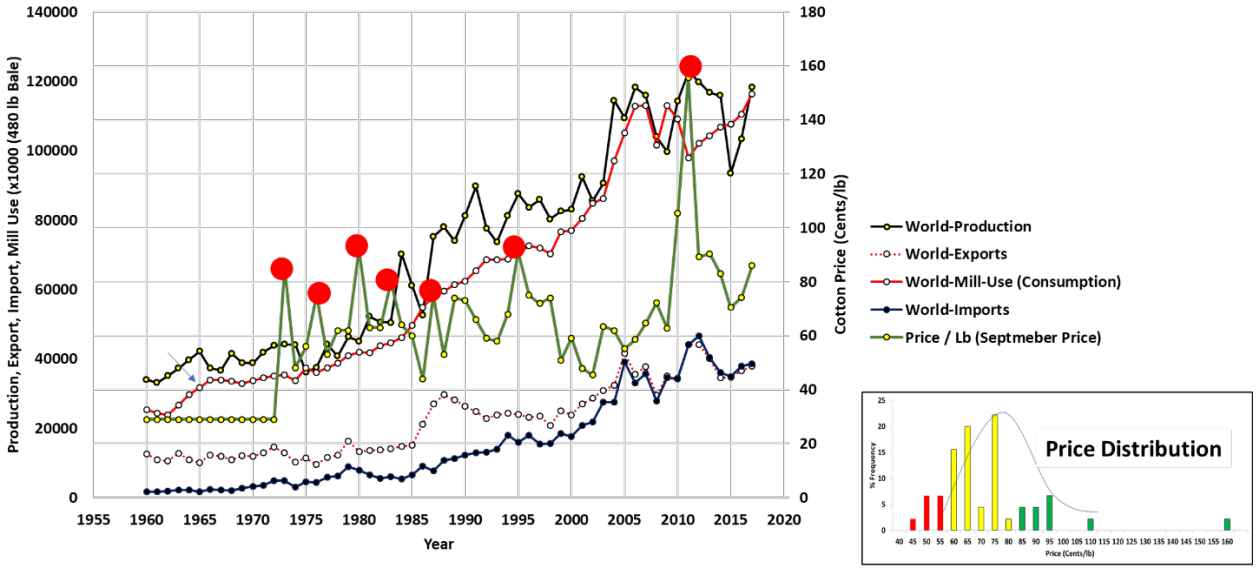

Figure 1. World Production, Consumption, and Price of Cotton since 1960

خلاصة القول في ضوء ما ذكرته أعلاه انه يجب ان يكون هناك تقييم تحليلي سنوي لحجم انتاج واستهلاك القطن العالمي حتي نستطيع التنبؤ بسعر القطن سنويا وحجم تصديره.

التغيرات فى سوق القطن المصري

المناقشة أعلاه كانت عن الوضع العالمى للقطن خاصة من نوع الآبلاند الذى يُمثل الغالبية العظمى من القطن. فى هذا الجزء أتحدث عن القطن المصرى وماذا حدث فى سوق القطن المصرى منذ عام ١٩٦٠. تحدثت فى مقالة سابقة عن القطن المصري وعبرت عن إستيائي وإستياء الكثير من الخبراء حول العالم علي الوضع الذى وصل اليه القطن المصرى وصناعة الغزل والنسيج فى مصر، وكنت شديد القصوة علي المسئوليين فى مصر الذين ساهموا فى هذا الإنهيار. والحقيقة انا لا اتكلم عن أي مسئول بشخصه لانني لا اعرف هؤلاء المسئوليين ولكنني كنت أتحدث عن سياسات وليس أشخاص.

اليوم وانا اكتب هذه المقالة يجب ان أبدأ بأن أقدم تحية خالصة للمسئوليين عن القطن فى مصر نتيجة المعلومات السارة التي أراها الآن عن القطن المصري والتي حدثت فى عام واحد من ٢٠١٦ الى ٢٠١٧. وبرغم انها خطوة ايجابية واحدة الا انني اتعشم واتمني ان تستمر. ارتفع انتاج القطن المصري من ١٧٠٠٠٠ بالة فى عام ٢٠١٦ الى ٣٠٠٠٠٠ بالة فى عام ٢٠١٧ وهي ٧٧% زيادة فى عام واحد. هذا إنجاز كبير بكل المقاييس نتج عن زيادة الأرض المزروعة من ٥٥ هكتار الى ٩١ هكتار (هكتار = ١٠٠٠٠ متر مربع)، أي حوالى ٦٥,٥% زيادة، وزيادة فى انتاج الهكتار من ٦٧٣ الى ٧١٨ كيلوجرام للهكتار (٧% زيادة). كان عاما موفقا فى حجم التصدير حيث ارتفع من ١٣٠٠٠٠ بالة فى عام ٢٠١٦ الى ١٧٥٠٠٠بالة فى عام ٢٠١٧ (٣٥% زيادة). ونتيجة لان الاستهلاك المحلي للقطن لم يبغير كثيرا من عام ٢٠١٦ الى عام ٢٠١٧ (حوالى ٦٠٠٠٠٠

بالة) فان النصيب الأكبر من القطن المُستهلك فى هذا العام كان من القطن المستورد او من مخزون القطن (لا اعلم بالتحديد). انخفض ايضا حجم الإستيراد فى هذا العام من ٥٢٥٠٠٠ بالة فى ٢٠١٦ الى ٥٠٠٠٠٠ بالة فى ٢٠١٧. أتمني ان تستمر مصر فى هذا الإتجاه واتمنى ان نحقق الطموحات التالية:

- تحقيق إتزان بين حجم التصدير والإستيراد وحجم الإستهلاك المحلى. هذا يتطلب سياسة زراعية، صناعية، وإقتصادية موحدة ومنسقة. يجب ان يكون هناك صناعة غزل للقطن المصري فى مصر لان وجود هذه الصناعة سيعني قيمة مضافة لهذا القطن الفريد من نوعه. عندما تُصدر القطن المصري بسعر ١,١ دولار للرطل (٣٠% اكثر من سعر الآبلاند) فهذا ما أسمية أقل قيمة مضافة يمكن الحصول عليها. وعندما تُحول بالة القطن المصري الى ٢٠٠ مُنتج نسيجى من المنتجات الراقية فى العالم تصل القيمة المضافة الى ٤ او ٥ اضعاف سعر القطن الخام بعد حساب نصيب الأسد الذى يحصل عليه البائع او المحلات العالمية. هذه مسألة فى منتهى الخطورة خاصة فى ضوء حجم الإنتاج الحالى من القطن المصرى.

- انا لست ضد فكرة انتاج قطن مصري قصير او متوسط الطيلة اذا كان هذا امرا ممكنا وبتكاليف تنافس التكاليف العالمية لان هذا سيؤدى الى رواج الصناعة المحلية المصرية وتغطية السوق المحلية خاصة ضد حجم التهريب والإستيراد الهائل للمنتجات النسيجية فى مصر. كما ان العمالة الصرية لاتزال من ارخص العمالات فى العالم ويجب ان نتعلم مما يحدث فى فيتنام وبنجلاديش وباكستان و تركيا. كما انني لا ارى اى داعي للمخاوف من خلط القطن طويلة التيلة والقطن قصير التيلة فى مصر لان هذه جريمة لا يمكن السماح بها خاصة اذا كانت هناك سياسة زراعية واقتصادية ناجحة. وفى أمريكا يوجد قطن الآبلاند وقطن بيما وسوبيما جنبا الى جنب بلا اي مشكلة.

فى ضوء ما ذكرته أعلاه يجب أن نتعلم من التاريخ وما حدث فيه من سياسات بعضها كان يُمكن ان يصل بمصر الى اعلي مكانة فى انتاج وتصدير وتصنيع القطن والبعض الآخر أدى بالفعل الى انهيار كل هذا. هذا ما أناقشه فى الجزء التالى.

قراءة للسياسات المصرية الراعية والصناعية والإقتصادية فى مصر منذ عام ١٩٦٠

أفضل طريقة لقراءة السياسات النصرية الزراعية والصناعية والإقتصادية منذ عام ١٩٦٠ هو تقسيم هذا الزمن الى عقود ستة: ١٩٦٠-١٩٧٠، ١٩٧٠- ١٩٨٠، ١٩٨٠-١٩٩٠، ١٩٩٠-٢٠٠٠، ٢٠٠٠-٢٠١٠، و ٢٠١٠- الآن. شكل ٢ الى شكل ٤ توضح التغيرات فى مختلف العناصر التجارية على مدار هذه الفترات المختلفة،

الفترة بين ١٩٦٠ الى ١٩٧٠

كانت هذه الفترة بكل المقاييس هى فترة الإكتفاء الذاتى وكانت مصر على خطي متقاربة لدول كبيرة مثل اليابان وكوريا الجنوبية برغم ما ما حدث فيها من حرب واستنزاف. وصل تعداد سكان مصر فى نهاية هذه الفترة الى ٣٥ مليون نسمة. وكان متوسط الأرض المزروعة ٧٢١٠٠٠ هكتار ومتوسط انتاج الهكتار ٦٥٢ كيلوجرام. هذا أدي الى حوالى ٢,١٤ مليون بالة قطن متوسط انتاج سنوي في هذه الفترة. كانت مصر تُصدر من هذا الإنتاج حوالى ١,٤ مليون بالة سنويا (٦٤%) وتستهلك محليا فى صناعة الغزل والنسيج المصرية حوالى ٧٦٣٠٠٠ بالة (٣٦%). وبالطبع لم تستورد مصر اي اقطان اجنبية فى هذه الفترة فقد كانت ***فترة البناء والإكتفاء الذاتي***.

الفترة بين ١٩٧٠ الى ١٩٨٠

كانت هذه الفترة بكل المقاييس إمتداد للفترة السابقة برغم ما حدث فيها من حرب ثانية واستنزاف لكثير من موارد البلاد. وصل تعداد سكان مصر فى نهاية هذه الفترة الى ٤٤ مليون نسمة. وانخفض فيها متوسط الأرض المزروعة عن الفترة السابقة الى ٥٨٧٠٠٠ هكتار و لكن عوض ذلك متوسط انتاج الهكتار الذي إزداد الى ٧٨٤ كيلوجرام. هذا أدي الى حوالى ٢,٠٨ مليون بالة قطن متوسط انتاج سنوي في هذه الفترة. كانت مصر تُصدر من هذا الإنتاج حوالى ٩٢٢٠٠٠مليون بالة سنويا (٤٤%)

وتستهلك محليا فى صناعة الغزل والنسيج المصرية حوالى ١,٢ مليون بالة (٥٦%). لم تستورد مصر اقطان اجنبية كثيرة فى هذه الفترة (**١٨٠٠٠ بالة فى عام ١٩٧٥، ١١٠٠٠٠ بالة فى عام ١٩٧٦، ٧٢٠٠٠ بالة فى عام ١٩٧٧، و ، ١٣٤٠٠٠ بالة فى عام ١٩٧٨).**

قبل ان استمر فى عرضي للفترات القادمة علينا ان نتوقف قليلا ونري ما حدث فى الفترتين السابقتين من سياسات اعتقد انها كانت فى غاية الذكاء واستراتيجيات تماشت وبدقة مع ظروف هذه الفترة. تولى قيادة مصر فى هاتين الفترتين زعيمان لن ينساهما التاريخ او الشعب المصرى: جمال عبد الناصر وانور السادات، وكان هناك رواد اقتصاديون مثل عزيز صدقي وعبد المنعم القيسوني لن ينساهما التاريخ الذي طالما نسي وزراء كأنهم لم يكونوا. كانت هناك سياسة توازن رئعة تتلخص فى جملة واحدة: ***عندما لا تُصدر تستهلك*** . وكان هذا فى غاية الأهمية فى وقت الحرب التي كلل فيها الله مجهود مصر بانتصار رائع اتشرف انني كتت شخصيا جزءا منه.***كانت مصر تعمل فى اتجاهات متوازية: الإستمرار فى انتاج الذهب الأبيض الصري او افضل قطن فى تاريخ البشرية، والإستمرار فى بناء صناعة غزل ونسيج قوية تُغطي فى المقام الأول الإستهلاك المحلى الذى كان يتزايد مع زيادة السكان، والإستمرار فى استغلال الفرص الاقتصادية التى تسمح ببيع القطن المصري باعلي الاسعار وعندما تقرر مصر ان تبيع. وفى نهاية السبعينيات كات الصناعة المصرية تغزل وتنسج قرابة ال ٦٠ % وتُصدر حوالى ٣٠ % من القطن المصري. وللاسف الشديد كانت بداية الثمانينيات هى بداية فترة الإنحدار والسياسات العشوائية والتي بلا شك كانت تخدم مصالح او ميول شخصية كما سنري بالارقام فى مناقشة الفترات التالية.***

الفترة بين ١٩٨٠ الى ١٩٩٠

بدأت فى هذه الفترة ما يُسمي بسياسة الإنفتاح وهى ما أثبتت النتائج بعد ذلك كانت سياسة "إنتفاخ للمصالح وانفساخ فى الكفاءات والمبادئ". فى نهاية هذه الفترة وصل تعداد السكان فى مصر الى قرابة ٦٠ مليون نسمة. ورغم ذلك انخفض متوسط الأرض المزروعة الى ٤٣٦٠٠٠ هكتار و لكن عوض ذلك متوسط انتاج الهكتار الذي إزداد الى ٨٨٣ كيلوجرام وهذا شيئ يُذكر للقائمين على الأبحاث الزراعية فى مصر الذين واصالوا جهودهم لزيادة انتاج فدان الأرض، والذي وصل فى منتصف السبعينيات الى حوالى ١٠٠٠ كيلوجرام لكل هكتار. مع انخفاض الارض الزراعية وبرغم زيادة انتاج الفدان، انخفض متوسط انتاج القطن المصري السنوي فى هذه الفترة الى ١,٨ مليون بالة فقط. كانت مصر تُصدر من هذا الإنتاج حوالى **٥٦١٠٠٠** بالة سنويا (٣١%) وتستهلك محليا فى صناعة الغزل والنسيج المصرية فى المتوسط حوالى ١,٤ مليون بالة. فى بداية هذه الفترة وحتي عام ١٩٨٣ لم تستورد مصر اقطان أجنبية ولكن كان حجم التصدير فى زيادة مستمرة حيث بلغ قرابة المليون فدان فى عام **١٩٨٢** (٩٢٠٠٠٠ بالة) و ٧٨٠٠٠٠ بالة فى عام **١٩٨٣**. . أذكر انني كنت أزور مصر فى هذه الفترة والتقيت ببعض المسؤلوون الذين عبروا عن رغبتهم فى شراء اقطان قصيرة ومتوسطة التيلة لتغطية الإنتاج المحلي خاصة فى ضوء الزيادة فى حجم التصدير. وهذا ما حدث بالفعل، حيث إزداد حجم الإستيراد من **١٥٨٠٠٠** بالة فى عام **١٩٨٤** الى **ربع مليون بالة فى عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠**. المشكلة فى هذا الإتجاه كانت ان كل هذا حدث في غياب سياسة اقتصادية لمواصلة تصدير القطن المصري حيث بدأ الإنخفاض فى حجم التصدير مع بداية الزيادة فى حجم الإستيراد. فى عام **١٩٨٤** انخفض التصدير الى قرابة النصف مليون بالة ثم أخذ فى الإنخفاض السريع حتي وصل الى ٩٠٠٠٠ بالة فقط فى عام ١٩٩٠. ولكن لحسن الحظ، كان هناك زيادة مستمرة فى استهلاك مصانع الغزل والنسيج فى مصر للقطن حيث كان حجم الإستهلاك حوالى ١,٥ مليون بالة فى عاو ١٩٨٤ واستمر تقريبا على هذا المُعدل حتي عام ١٩٩٠.

الفترة بين ١٩٩٠ الى ٢٠٠٠

فى نهاية هذه الفترة وصل تعداد السكان فى مصر الى قرابة ٧٠ مليون نسمة. وبرغم ذلك استمرت السياسة الزراعية فى عدم التحكم فى مساحة الأرض الزراعية للقطن التى وصلت الى أدني متوسط فى تاريخ مصر من **٣٥٨٠٠٠** هكتار فى عام ١٩٩١ الى ٢٢٣٠٠٠ هكتار فقط فى عام ٢٠٠٠. إستمر انتاج القطن لكل هكتار فى الاستقرار او الزيادة بمتوسط حوالى **٨٩٢** كيلوجرام لكل هكتار. هذه العوامل أدت الى انخفاض انتاج القطن المصري من حوالى **١,٩ مليون بالة** قد وصل اليها فى عام ١٩٩٣ الى أقل من **مليون بالة** فى عام ٢٠٠٠. فى هذه الفترة تغير حجم التصدير من ٩٠٠٠٠ بالة (١٩٩٠-١٩٩٢) الى قرابة النصف مليون بالة (١٩٩٣، ١٩٩٨، ١٩٩٩) وتزايد حجم الإستيراد تدريجيا من منتصف هذه الفترة حتى وصل الى ١٣٠٠٠٠ بالة فى عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. فى هذه الفترة ايضا انخفض استهلاك المصانع للقطن من حوالى ١,٥ مليون بالة فى ١٩٩١ و

١٩٩٢، الى ٧٧٠٠٠٠ بالة فى عام ٢٠٠٠. أذكر انني فى أحد زياراتي لمصر فى نهاية هذه الفترة تقابلت مع وير الصناعة فى هذا الوقت وكان الحديث عن تحديث الصناعة حتي تستعيد مصر مكانتها وتتمكن من على الأقل تغطية السوق المحلية التي كانت مكتظة بالمنسوجات المستوردة والمهربة فى ذلك الوقت. ولكن لم يمضي شهرين من لقائي مع الوزير حتى أُقيل وجاء وزير آخر من بعده مكث فى الوزارة ثلاثة اعوام يشهد فيها الاستمرار فى انهيار الصناعة.

الفترة بين ٢٠٠٠ الى ٢٠١٠

وصل تعداد السكان فى نهاية هذه الفترة الى أكثر من ٩٠مليون نسمة. واتسم هذا العقد بالعشوائية البحتة برغم وجود وزراء كانوا من رجال الأعمال الناجحين من بينهم وزير الصناعة الذى كان احد تلاميذى فى كلية الهندسة، جامعة الأسكندرية. استمرت الأرض المزروعة فى الإنهيار المستمر حتي وصلت الى **١٥٧٠٠٠** هكتار فى عام ٢٠١٠. وانزلق الانتاج المصري من القطن لاول مرة فى تاريخه الحديث الى أقل من ٤٤٠٠٠٠ بالة، ***اكثر من مليون بالة قطن انخفاض خلال أقل من عشرة سنوات***. كانت الخطة واضحة: القضاء علي القطن الصري واستبداله بقطن اجنبي، ولذلك وصل حجم الاستيراد من القطن الاجنبي من ١٣٠٠٠٠ بالة فقط فى عام ٢٠٠١ الى أكثر من نصف مليون بالة فى عام ٢٠١٠. كل هذا واستهلاك الصناعة للقطن بين المُنتج والنستورد يتأرجح حول مليون بالة سنويا. وبات واضحا ان الاستراتيجية الزراعية والصناعية فى مصر كانت القضاء الكامل على القطن المصري واستبداله باقطان أجنبية.

الفترة بين ٢٠١٠ الى الآن

من الصعب جدا تقييم هذه الفترة وكلنا يعرف ما حدث فيها من تغيرات تاريخية. وبالتالى ادق وصف لهذه الفترة انها كانت ولا تزال نتاج سياسات واستراتيجيات غير رشيدة ادت الى ما آل عليه حال القطن المصري وحال الصناعة المصرية. لم تكن مصر لتصل الى زراعة ٥٥٠٠٠ هكتار قطن فقط لولا ما حدث منذ التسعينيات. و لم تكن مصر لتصل الى انتاج **١٧٠٠٠٠** بالة فقط من القطن المصري لولا ما حدث منذ التسعينيات. ولذلك فان ما حدث فى ٢٠١٧ هو علامة طيبة اتمني ان تستمر لانه ببساطة اذا فقدت مصر القطن المصري ستفقد بذلك احد معالمها الإقتصادية الكبيرة والقليلة فى العصر الحديث واذا فقدت مصر صناعة الغزل والنسيج، خاصة فى ظل اجور العمال التي لا تزال من أقل الأجور فى العالم، سيكون الثمن هو الاعتماد الكلي على استيراد المنسوجات من الخارج وهدم قيمة العملة المصرية التي تحاول الحكومة المصرية الآن اعادتها من خلال بناء اقتصادى واستثمارى قوي.

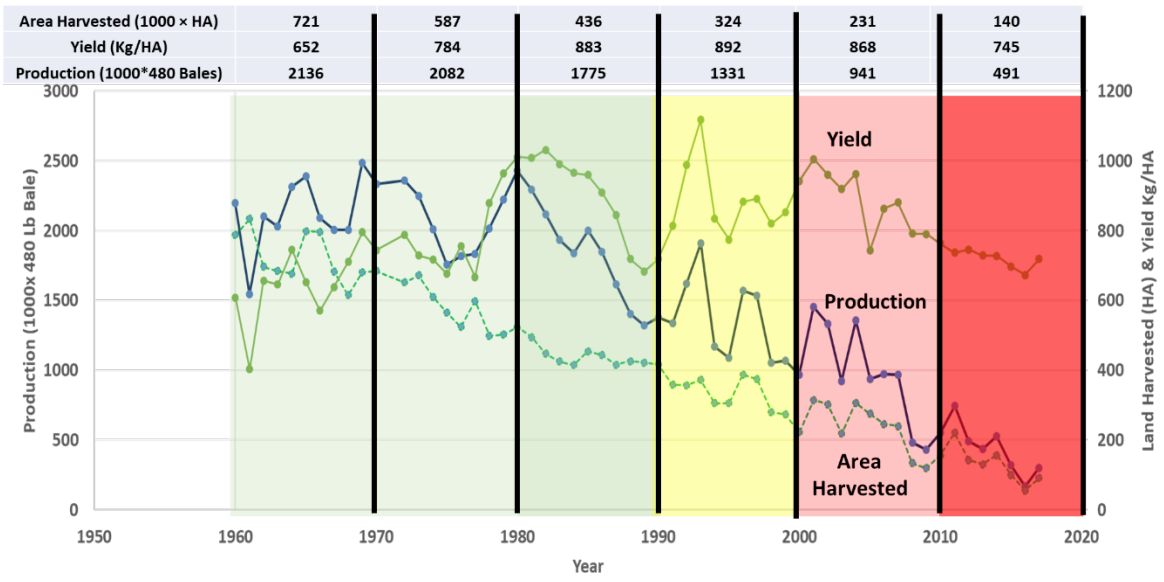

Figure 2. Egyptian Cotton Profile Analysis since 1960: Area Harvested and Yield

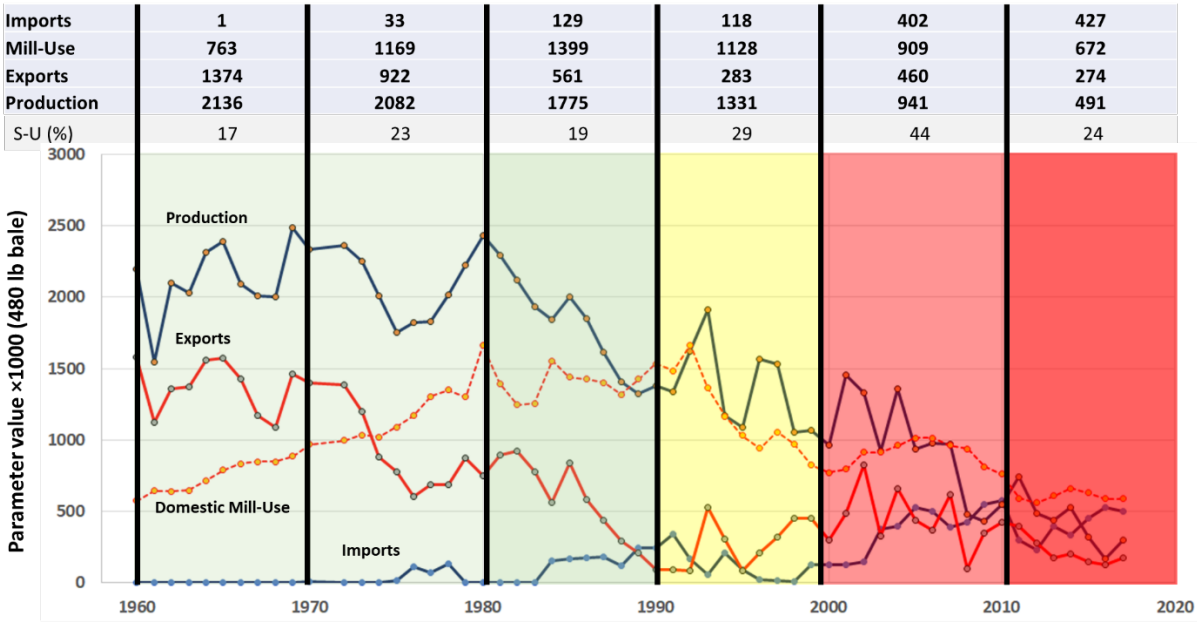

Figure 3. Egyptian Cotton Profile Analysis since 1960: Production, Export, Mill-Use, Import

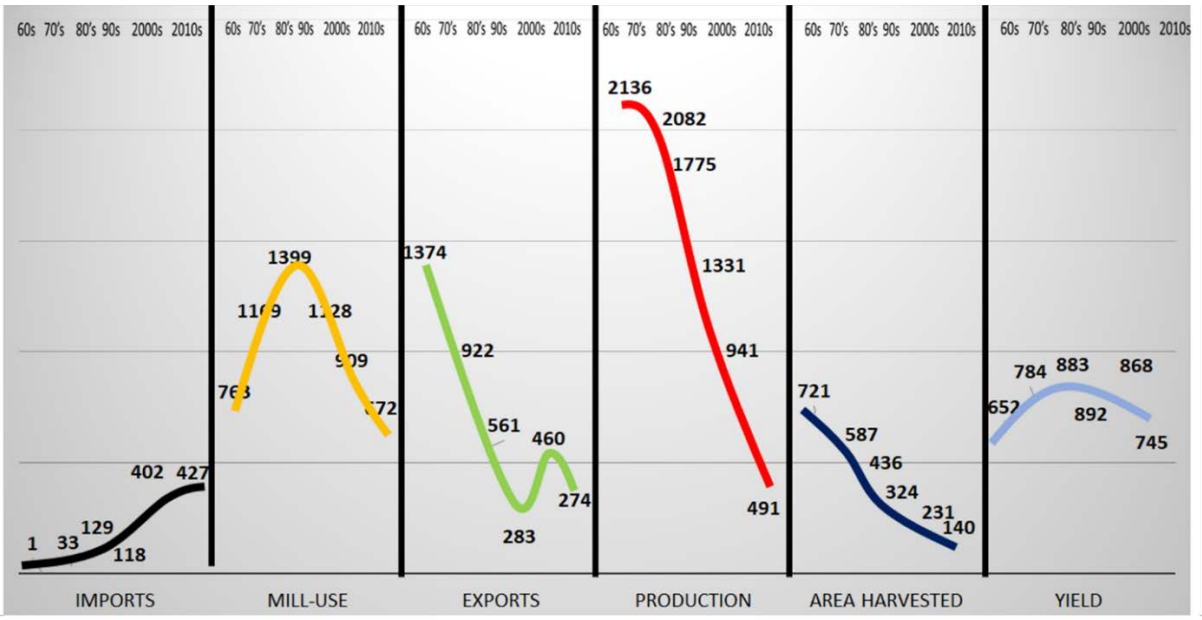

Figure 4. Egyptian Cotton Profile Summary

تقييم عام لسوق القطن العالمي الآن

فى ضوء المناقشة السابقة، اتمني ان يستمر المسؤولون فى مصر فى ارساء خطط استراتيجية تساعد على زيادة انتاج القطن المصرى الفريد فى نوعه والذى سيظل القطن الاول فى العالم من حيث الجودة التى لاتُنافس والقيمة المضافة التى ستجد دائما من يُقدرها ويعرف قيمتها اذا ما توفرت السياسة التجارية والاقتصادية الرشيدة. وما اناقشه فى الجزء التالى من المقالة يهدف الى اعطاء المسؤليين فى مصر بعض الامثلة الهامة فى التعامل مع انتاج القطن وتصنيعه فى بعض الدول التى تؤثر الآن وبشكل كبير على إقتصاد القطن العالمي. هذه الدول تتبع ثلاثة نماذج رئيسية:

- ***دول مُنتجة للقطن ولكن بلا صناعة غزل ونسيج محلية***
- ***Cotton-producing countries with no significant textile industry***
- ***دول مُنتجة للقطن بها صناعة غزل ونسيج تستخدم تقريبا كل الأقطان المُنتجة محليا***
- ***Cotton-producing countries that use virtually all their cottons domestically***
- ***دول غير مُنتجة للقطن بها صناعة غزل ونسيج تُنتنج كميات كبيرة من القطن المُستورد***
- ***Cotton non-producing countries that utilize significant amount of cotton***

دول مُنتجة للقطن ولكن بلا صناعة غزل ونسيج محلية

Cotton-producing countries with no significant textile industry

كثير من دول العالم المُنتجة للقطن تعتمد بشكل رئيسي علي تصدير القطن لدول أخري نتيجة عدم وجود صناعة غزل ونسيج فى هذه الدول او تواجد صناعة محدودة لا تستطيع ان تنافس على المستوي العالمي نتيجة غلاء العمالة اوالطاقة فى هذه الدول. أستراليا تُمثل نموذجا فريدا من هذه الدول (شكل ٥). هذه الدولة التي عرفت على مدار السنين بإنتاجها الكبير من الأصواف، تطورت كثيرا من بلد غير زراعية منذ ٢٠٠ عاما الى واحدة من اكبر الدول الزراعية الآن. كل هذا حدث برغم الكثير من

العوامل الصعبة مثل عامل البيئة الشديدة التغير والتي تطلبت منظومة زراعية فريدة من نوعها امام التغيرات البيئية السنوية الغير مُتوقعة أُستخدمت فيها التكنلوجيا الزراعية الحديثة. التغيرات البيئية الكبيرة أثرت بشكل كبير على انتاج القطن الاسترالي والذي يصعب توقعه من عام الى آخر. في عام ٢٠٠٠ أنتجت استراليا ٣,٧ مليون بالة قطن صدرت اكثر من ٩٥% منها، ولكن جاء عام ٢٠٠٧ مخيبا لكل التوقعات حيث انخفض انتاج القطن فيه الى حوالى ٦٢٥٠٠٠ بالة فقط. وفى عام ٢٠١١، وبفضل مجهودات عظيمة تابعتها بنفسي فى زياراتي لاستراليا لمساعدة معاهد البحوث القطنية ارتفع انتاح القطن الاسترالى الى ٥,٥ مليون بالة ولكن نتيجة العوامل البيئية والتغير الكبير فى المناخ انخفض الانتاج فى عاو ٢٠١٥ الى ٢,٨ مليون بالة ليرتفع مرة اخري فى عام ٢٠١٧ الى ٤,٤ مليون بالة. هذه التغيرات ساهمت كثيرا فى التأثير على مقدرة استراليا التصديرية للقطن وعلى اعتماد الدول المستوردة على القطن الاسترالى. مُشكلة استراليا فى انتاج القطن انها تعتمد بشكل رئيسي علي مياه الأمطار التي يتغير مُعدلها بشكل كبير من عام الى آخر. وكما نعرف جميعا ان استراليا تشتهر بالتغيرات الحرارية والمائية الكبيرة التي تؤثر على حجم الأرض المزروعة كل عام. وبرغم كل هذه التحديات استطاعت استراليا دائما ان تُنتج اقطان ذات جودة نسبية عالية نتيجة ابحاثها الزراعية النموذجية خاصة فى مجال نظام الري الذي يُنتج ثلاثة اضعاف متوسط الإنتاج العالمي، وكما يقول الشعار الأسترالي "***محصول أكبر لكل قطرة ماء، more crop per drop***" وتخيلوا متوسط الانتاح الاسترالى من القطن الذي يصل الى ١٠ بالات قطن لكل هكتار، وحتي ١٢ بالة لكل هكتار كما حدث فى عام ٢٠١٣.

من حيث جودة القطن الإسترالي، يتمتع هذا القطن بخواص جودة مقاربة لمتوسط القطن الأمريكي. استراليا تستخدم عملية جمع ميكانيكي للقطن ولذلك يحتاج القطن الأسترالي الى المزيد من التنظيف اثناء عملية الحليج. ولذلك يجب الأخذ فى الاعتبار احتمال الزيادة فى عُقد الشعيرات وبواقي البذور المُشعرة والنسب العالية من الشعيرات القصيرة (high neps, seed-coat fragments, and short fiber content). من ناحية أخري يجب قياس نسبة نضوجة ونمو الشعيرات (maturity ratio and percent of immature fibers) عند التعامل مع القطن الاسترالي بسبب تأثير العوامل الجوية والبيئية المتعلقة بهذا النوع من القطن. يجب ايضا ان اذكر ان القطن الاسترالي يتمتع بنسبة غير ملموسة من الشوائب او الملوثات التي لا تنتمي لشعيرات القطن (contamination) و بنسبة لذوجة غير ملموسة (stickiness).

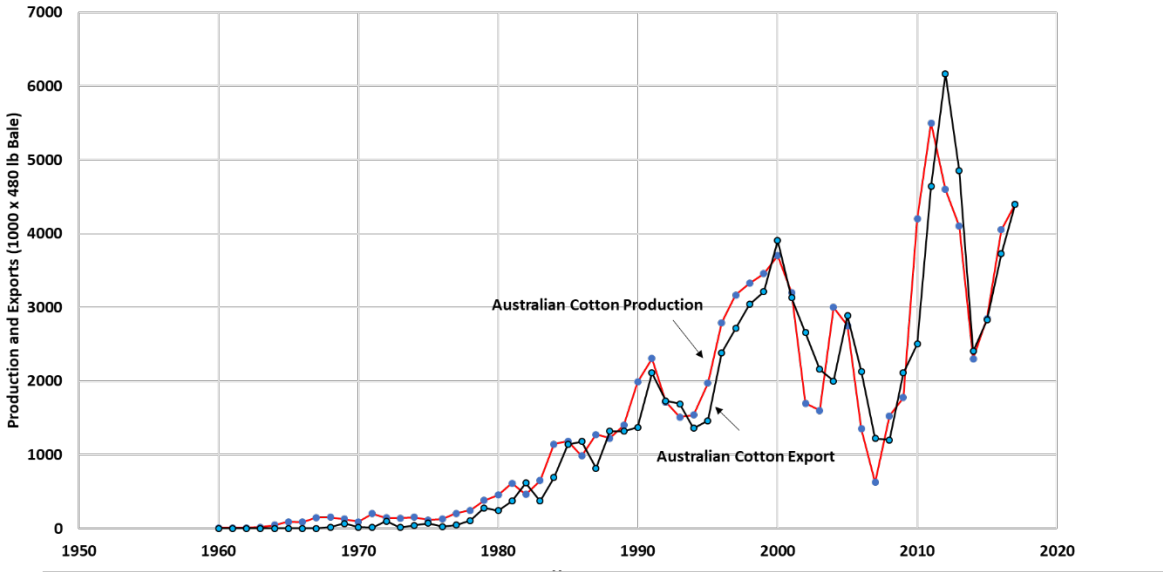

Figure 5. Australia Cotton Production and Exports

النموذج الآخر من الدول المُنتجة من القطن والتي لا تقوم بتصنيعه محليا بل تعتمد على تصديره الى دول اخري هو دول **غرب أفريقيا** (بوركينا فاسو، مالى، ساحل العاج، و بنين). وأضيف اليهم الكاميرون فى وسط افريقيا و زمبابوي فى جنوب افريقيا. هذه الدول مُجتمعة تحتوي على حوالى ١٠٠ مليون نسمة. وكما نري فى شكل ٦، استطاعت هذه الدول ان تزيد من انتاج

اقطانها بشكل كبير منذ عام ١٩٨٠ وهو العام الذى بدأ فيه الإنهيار فى انتاج القطن المصري. هذه الزيادة وصلت الى **٣٧٠%** منذ هذا العام الى الآن، كان لدول غرب افريقيا نصيب الأسد فى هذا الإنتاج (اكثر من **٨٥%**). منذ عام ٢٠١٠ انتجت هذه الدول في المتوسط أكثر من **٤ ملايين بالة قطن سنويا** وتم تصدير اكثر من ٩٠% من هذا القطن. هذه أفريقيا التي طالما تعلمت من مصر تُعطي لمصر درسا عمليا فى معني ان يكون هناك استراتيجية زراعية وتجارية عالية المستوي بدلا من البكاء على عدم المقدرة على التصدير. و شكل ٧ يوضح المقارنة المُحزنة بين ما حدث فى مصر والسودان و ما حث فى دول غرب أفريقيا، فبينما إزداد انتاج الدول الأفريقية بمقدار **٣٧٠%** منذ عام **١٩٨٠**، انهار انتاج مصر والسودان باكثر من ٨٨% فى مصر واكثر من ٦٠% فى السودان.

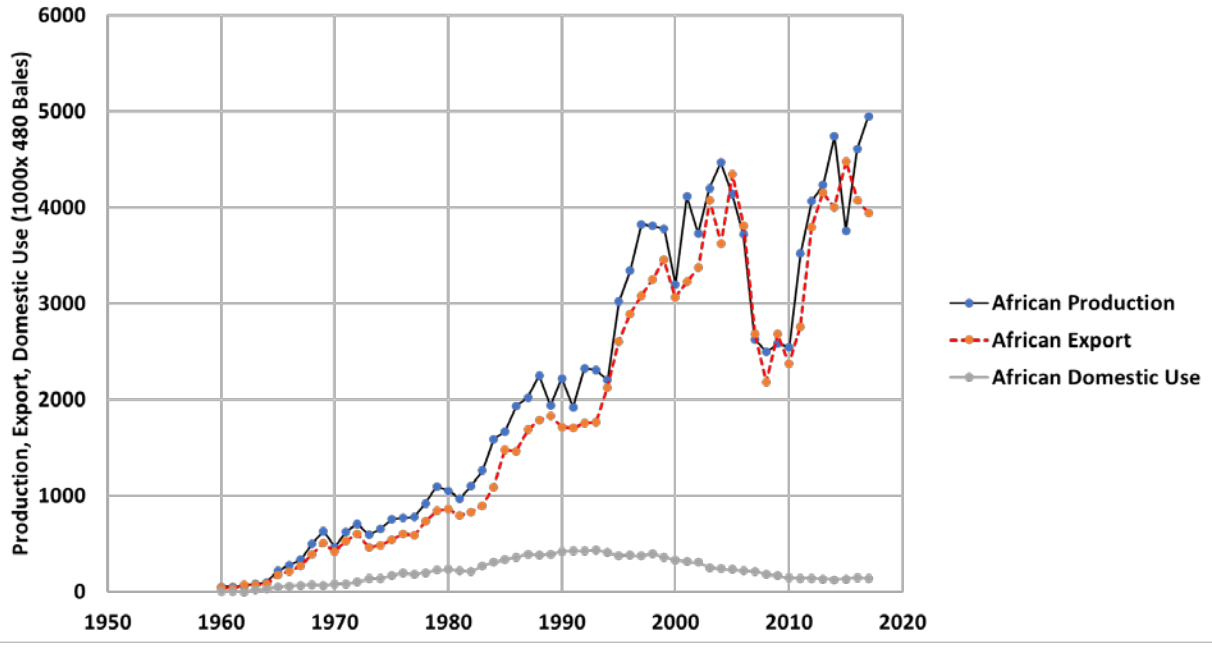

Figure 6. African Cotton Production and Exports
Burkina Faso, Mali, Benin, and Côte D'ivoire, Cameron, and Zimbabwe

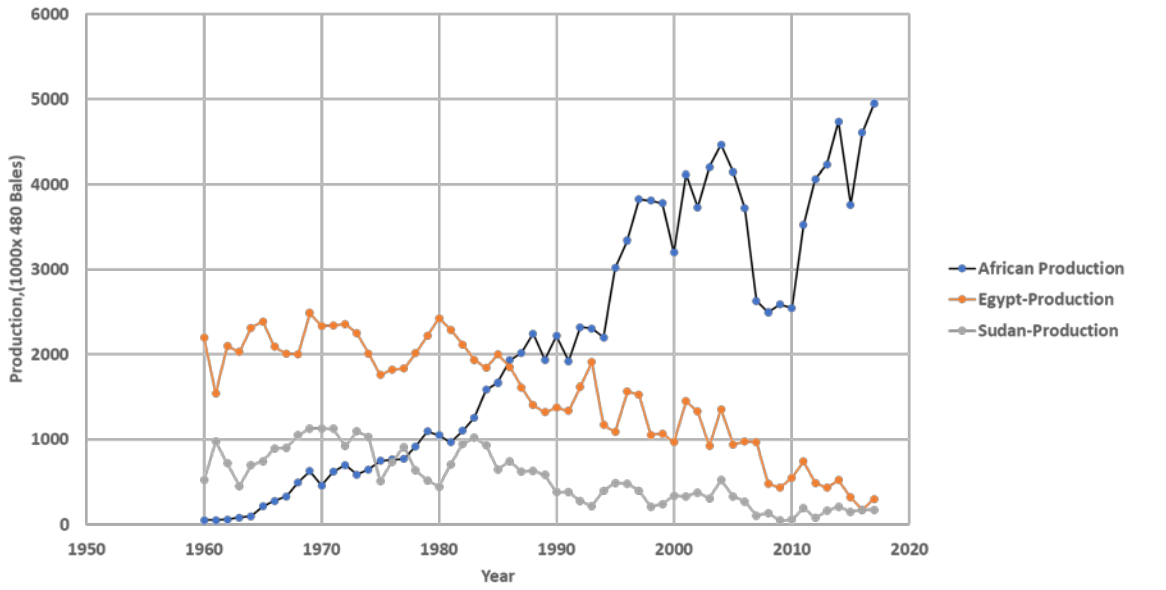

Figure 7. Comparison between Egypt and Sudan and other African Countries in Cotton Production
Other African Countries: Burkina Faso, Mali, Benin, and Côte D'ivoire, Cameron, and Zimbabwe

والسؤال الآن، ***هل يرقي القطن الأفريقي من حيث الجودة الى المستوي الذى يسمح بتصدير أكثر من ٩٠ % من انتاجه؟ والإجابة هل هذا السؤال هي بالتأكيد "لا"***. اكبر مشكلة تواجه القطن الأفريقي هى نسبة التلوث الكبيرة. فى عام ٢٠١٦ وضعت مُنظمة مُنتجوا النسيج العالمية (ITMF, 2016) الأقطان المُنتجة فى غرب أفريقيا فى مُقدمة الاقطان المصابة بالتلوث الكبير. وجأت دول مثل ساحل العاج و بنين و بوركينا فاسوا فى المراتب الاولى فى استطلاع رأي الغزالين حول العالم من حيث كمية التلوث وانواع الملوثات الخطيرة التي يستحيل ازالتها اثناء عملية الغزل وتظهر فى المنتجات النسيجية النهائية. من ناحية اللذوجة (stickiness)، كانت ساحل العاج من اكبر الدول التى تعاني من هذه المشكلة و جأت الكاميرون و بوركينا فاسوا و بنين ايضا ضمن الدول التى تُنتج اقطان بدرجات عالية من اللذوجة. أيضا، كانت ساحل العاج و مالى من اكبر الدول المُنتجة لاقطان تحتوي على بواقي البذور المُشعرة (seed-coat fragments)، بينما احتوت اقطان بوريكينا فاسوا و بنين علي نسب اقل. ومما يدعوا الى الدهشة والحسرة فى نفس الوقت ان نفس الإستطلاع وجد ان ***القطن المصري هو من اقل الاقطان فى العالم التي تحتوي علي ملوثات خارجية ولذوجة و بواقي بذور مُشعرة بالمقارنة بجميع الاقطان المنتجة حول العالم.***

أهم الدروس الي يجب ان نتعلمها من المناقشة السابقة هو ان القطن كمنتج زراعي حتى وان لم يتم تصنيعه محليا يُمثل مصدرا اقتصاديا كبيرا لكثير من الدول. فما بالك بافضل قطن فى العالم بشهادة العالم اجمع طوال مائة عام... القطن المصرى. عندما تنفصل سياسة الاستثمار والتصدير عن السياسة الزراعية يحدث ما حدث فى مصر. أذكر فى احد مقابلاتي مع مسئوليين فى وزارة الزراعة الاسترالية ان اهم موضوع كان يناقشه هؤلاء المسئولوون هو عدم تكرار النموذج المصري وبرغم انني شعرت بالضيق من الخوض فى هذا الحديث لم استطع ان القى برأيي فى هذا الموضوع. الدول التى ذُكرت أعلاه لا تملك التكنلوجيا أو الكفاءة (افريقيا) او العمالة الرخيصة (استراليا) التى تُمكنها من تصنيع القطن محليا وبالتالى لم يكن هناك اختيار الا التركيز علي السياسة الزراعية والاقتصادية. مصر لديها اختيارات اكثر اذا اضفنا الصناعة المحلية، ومصر لديها ١٠٠ مليون نسمة يزدادو بحوالى ١٠ مليون كل ١٠ اعوام. سوق استهلاكي كبير ان لم يجد مُنتج محلي سيشترى المُنتج الاجنبي مما يُضاعف الخسارة الاقتصادية سنويا.

دول مُنتجة للقطن بها صناعة غزل ونسيج تستخدم تقريبا كل الأقطان المُنتجة محليا

Cotton-Producing Countries that use virtually all their cottons domestically

هذا النموذج يتضمن دول مثل الصين، باكستان، الهند، و تركيا. الصين والهند وباكستان هم ضمن اكبر اربع دول مُنتجة للقطن فى العالم (الدولة الرابعة هى امريكا) . كما هو واضح فى شكل ٨، هذه الدول الثلاث تستهلك كل ما تُنتج من اقطان محليا. وفى حالة الصين يزيد حجم استهلاكها عن حجم الانتاج المحلى وتُعوض الفرق باستيراد قطن من الخارج. الدولة الوحيدة من هذه الدول الثلاث التي احيانا ما تُصدر بعض اقطانها هى الهند. **والقطن الهندي الذي يُصدر خارج البلاد هو من اسوء الاقطان فى العالم بل ياتي فى مقدمة الاقطان التي تحوي ملوثات ولذوجة وشوائب بذور**. القطن الباكستاني يأتي ايضا فى المقدمة مع القطن الهندى من حيث التلوث والشوائب. و برغم انه لا توجد بيانات كافية عن القطن الصيني الا ان الاستطلاعات الدولية تُشير الى وجود نسبة كبيرة من الشوائب فى القطن الصيني. و من خبرتي فى زياراتي العديدة الى الصين، يشتكى الغزال الصيني من القطن الصيني دائما ولكنه لا يستطيع التعبير عن ذلك محليا او دوليا. ومن خبرتي بجودة الاقطان الصينية والهندية والباكستانية نتيجة تعاملي الكثير مع شركات فى هذه البلاد، المشكلة الكبري هى **خشونة الشعيرات** وهي ظاهرة تتعلق بسطح الشعيرات المُنتجة فى هذه الدول. هذه الخشونة تؤدي الى صعوبات في تشغيل القطن خاصة اثناء عملية الكرد نتيجة الاحتكاك العالي بين الشعيرات، وفى احد الدراسات التي قمت بها كان معامل الاحتكاك فى هذا النوع من الاقطان حوالى ١,٥ معامل احتكاك القطن الامريكي وهذه النتائج اصبحت الآن من الحقائق المعروفة. بل انني اذكر انه فى احد زياراتي للهند، اكتشفت ان الشركة التي كنت اعمل معها كمستشار كانت تخلط القطن المصري بكميات قليلة مع بعض الاقطان الهندية طويلة التيلة. كان هذا هو السبيل الوحيد لزيادة كفاءة التشغيل واطالة عمر كسوة ماكينة الكرد، أما موضوع إدعاء ان الخيوط مصنوعة من ١٠٠% قطن مصرى فهذا موضوع قديم ذكرته لعدد من الوزراء المصريين فى الماضي ولكن لا حياة لمن تنادي. وبهذه المناسبة فانني ادعوا المسئوليين فى مصر لاتخاذ غاية الحظر فى التعامل مع الجهات الهندية واذكر ذلك فى هذه المقالة علي مسئوليتي الخاصة حتي لا يدعي البعض فيما بعد عدم المعرفة.

تركيا تُمثل نموذجا آخر من الدول التي تستهلك كل انتاجها المحلي من القطن وتستورد المزيد لتغطية احتياجاتها فى التصنيع. تركيا انتجت فى المتوسط حوالى ٣ ملايين بالة قطن سنويا من عام ٢٠١٠ الى عام ٢٠١٧. ومنذ عام ٢٠١٥، استطاعت تركيا ان تغزل اكثر من ٦ مليون بالة قطن سنويا من بين القطن التركى والاقطان المستوردة. القطن التركى يأتي فى المرتبة العاشرة من حيث نسبة التلوث الكبيرة للقطن (ITMF, 2016) كما يأتي فى المرتبة الثامنة فى العالم من حيث شوائب بقايا البذور ولكنه يتمتع بنسبة لذوجة قليلة.

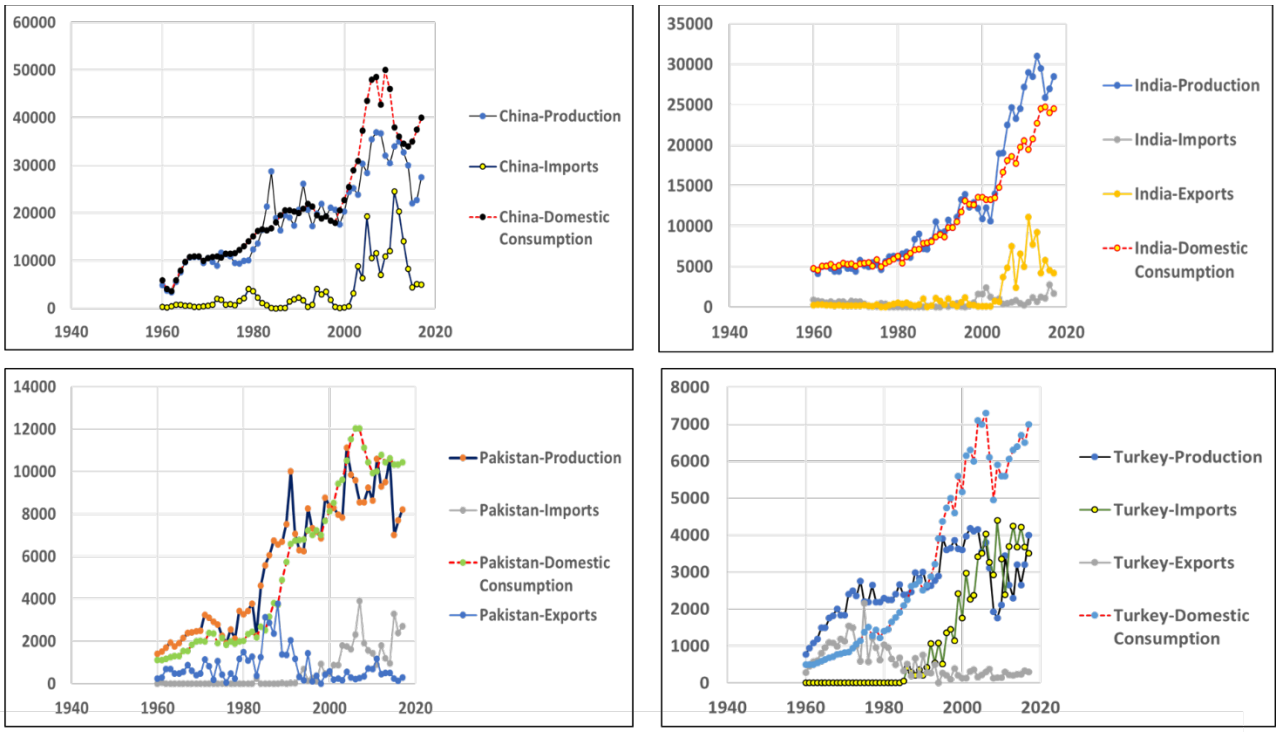

Figure 8. Chinese, India, Pakistani and Turkish Cotton Production and Use

بالاضافة الى الدول المذكورة اعلاه، يجب ايضا ان اتكلم عن دولتين منتجتان للقطن وتستخدمان كميات لا بأس بها منه وهما البرازيل و أوزباكستان (شكل ٩). فى عام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ كانت البرازيل من اكبر الدول المُصدرة للقطن في العالم. منذ ٢٠١٠ استطاعت البرازيل فى المتوسط انتاج حوالى ٧,٥ مليون بالة سنويا وتصدير تقريبا نصف هذا الانتاج الى دول اخري واستهلاك النصف الآخر محليا. وبالتالى تُمثل البرازيل نموذجا يُمكن ان يُحتزى به فى مصر. حجم السكان فى البرازيل هو اكثر من ضعف حجم السكان فى مصر (حوالى ٢٠٧ مليون نسمة فى ٢٠١٧). تشترك البرازيل ايضا مع مصر فى الحجم العالي لانتاج الفدان والذى ارتفع منذ عام ١٩٩٠ حتي عام ٢٠١٧ بحوالى ٣٠٠%. فى الفترة من ٢٠٠٧ الى ٢٠١٧ كان متوسط انتاج القطن البرازيلى حوالى ١٤٦٢ كيلوجرام للهكتار سنويا.

من ناحية الجودة يخلو القطن البرازيلى من الشوائب بشكل كبير ويتمتع بخواص مشابهة لخواص القطن الامريكى المتوسطة الجودة. ولكن اكبر مشكلة فى القطن البرازيلى هى مشكلة اللذوجة (stickiness). هذه المشكلة جعلت الكثير من الغزالين حول العالم يُلقبون ***القطن البرازيلى بالقطن شديد الخطورة.*** والسبب فى هذه التسمية هو ان مشكلة اللذوجة تحدث بشكل مفاجئ جدا فى مصانع الغزل. وهي مشكلة تستحق مقالة مستقلة (انشاء الله فى المستقبل القريب) لانها تختلف من نوع قطن الى آخر نتيجة مصادرها واسبابها المتعددة فنجد مثلا ان اسباب اللذوجة فى قطن البيما الامريكى تختلف كثيرا عن اسبابها فى القطن الهندي او البرازيلى. ومما يضيف الكثير الى هذه المشكلة هو صعوبة قياسها بشكل يسمح بالتعامل معها. الطريقة الوحيدة والمؤكدة لقياس اللذوجة هى طريقة الكردة الصغيرة (mini-card method) والتي تتطلب بالفعل تشغيل الشعيرات على ماكينة كرد صغيرة ومتابعة وتقييم تأثير اللذوجة على التشغيل. هذه الطريقة تتطلب الكثير من الوقت والمهارة وفى افضل الظروف لا تأتي بنتائج يمكن الاستفادة منها فى تشغيل الشعيرات علي السرعات العادية. وبرغم توافر بعض الطرق للتعامل مع هذه المشكلة (مثل التحكم فى درجة الرطوبة وتقسيم البالات ذات اللذوجة العالية الى كميات اصغر، وتقليل سرعات ماكينات التفتيح والكرد) الا ان هذه الطرق تضيف بشكل مباشر الى تكلفة الغزل.

دولة اخري كانت تُنتج الكثير من القطن وتصدر معظمه وتستهلك الجزء الآخر هى دولة أوزباكستان. أوزباكستان كانت تُنتج سنويا حوالى ٤,٥ مليون بالة فكن حتى عام ٢٠١٢. ومنذ هذا العام بدأ الانتاج فى التناقص وانهار التصدير الذي كان اكثر من ٥ مليون بالة فى عام ٢٠٠٥ الى حوالى ١,٢ مليون بالة فى عام ٢٠١٦. هذا ادى الى تغيير سياسة أوزباكستان عن طريق تصنيع انتاجها من القطن محليا والذي وصل الى ٦٢% فى عام ٢٠١٧. ومشكلة أوزباكستان هى مشكلة فريدة من نوعها

ولكنها تحدث فى كثير من الدول النامية خاصة الدول التى تتحكم فيها الحكومات فى مصير الشعوب وعيشهم. لسنين عديدة، كانت الحكومة ترغم اكثر من مليون مواطن منهم الكثير من الاطفال فى عمر ١١ الى ١٥ عاما بان يشاركوا فى زرع وجمع القطن بالقوة. هذا ادى الى رفض الكثير من الدول المستوردة للقطن التعامل مع أوزباكستان، وتحت تأثير المجتمع الدولى حاولت الحكومة تخفيف هذه القوانين المجحفة ولكن كان التأثير قد حدث.

من ناحية الجودة، اكبر مشكلة تواجه القطن الأوزباكستاني هى مشكلة التلوث وقد رأيت عينات كثيرة من هذا القطن تحتوي على كثير من الانواع المختلفة من المواد الملوثة خاصة من انواع الاقمشة الممزقة وبعض الشعيرات المليئة بالزيوت. من ناحية اخرى، القطن الأوزباكستاني ليس به درجة عالية من اللذوجة او بقايا البذور الشعرية.

.

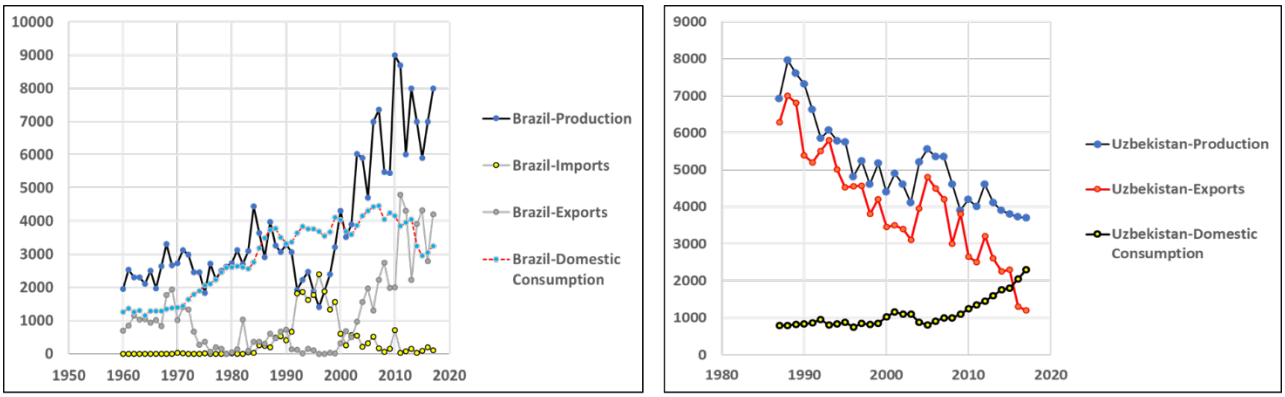

Figure 9. Brazil and Uzbekistan Cotton Production and Use

دول غير مُنتجة للقطن بها صناعة غزل ونسيج تُتنتج كميات كبيرة من القطن المُستورد

Cotton Non-Producing Countries Utilizing Significant Amount of Cotton

اهم دولتين فى العالم من الدول الغير منتجة للقطن والتي تستعمل كميات كبيرة منه هى فيتنام وبنجلاديش (شكل ١٠). فى الفترة ما بين ٢٠١٠ و ٢٠١٧ استطاعت شركات الغزل الفيتنامية ان تزبد من انتاجها للخيوط القطنية بمقدار ٣٠٠%، بينما استطاعت بنجلاديش ان تزيد انتاجها بمقدار ٧٠% . فى عام ٢٠١٧ فقط، استوردت فيتنام ٦,٦ مليون بالة قطن وغزلت ٩٨% منه. وفى نفس العام استوردت بنجلاديش ٧,٣ مليون بالة قطن وايضا غزلت ٩٨ % منه. زرت هاتين الدولتين العديد من المرات خلال عام ٢٠١٧ و ٢٠١٨، واهم ملاحظاتي علي هذه البلاد انها تسعي وبشكل جدي لانتاج خيوط عالية الجودة. الفرق الكبير بين البلدين ان بنجلاديش لديها كفاءات وخبرات اكثر بكثير من فيتنام ربما نتيجة ارتباطها بالهند. اما فيتنام فلا يزال منحني المعرفة فى بدايته ويحتاجون الكثير من المساعدة. احد العوامل التي تأتي فى صالح صناعة الغزل الفيتنامية هو ارتباط كثير من الشركات بالصين اما عن طريق اتفاقات تجارية او عن طريق شركات صينية تعمل فى فيتنام نتيجة ان تكلفة العمالة فى فيتنام الآن اقل من مثيلتها في الصين.

تستطيع مصر الإستفادة بشكل كبير من التجربة الفيتنامية والبنجلاديشية. تعداد سكان بنجلاديش كان حوالى ١٦٠مليون نسمة فى عام ٢٠١٧. وفى عام ٢٠٠٠ لم تتواجد بنجلاديش على خريطة القطن. وقبل ذلك بخمسة سنوات كانت بنجلاديش تزرع ٢٦٠٠٠ هكتار من القطن، اي حوالى ٩٠٠٠٠ بالة. فى عام ٢٠٠٠ تقلصت المساحة الزراعية الى ١٦٠٠٠ كتار فقط ونقص انتاج القطن الى ٣٤٠٠٠ بالة. هذا يعكس دولة كانت تعتمد كليتا على استيراد الملابس والمواد النسيجة لتغطية احتياجات ملايين السكان. ولكن الحكومة فى بنجلاديش كانت نعمل فى صمت لبناء الانسان من ناحية التعليم والصحة والامية. وحققت الحكومة نجاحا ملحوظا، حيث ازداد العمر الافتراضي للشخص بعشرة سنوات (من ٥٩ الى ٦٩ سنة) من عام ١٩٩٠ الى عام ٢٠٠٠(٤ سنين اكثر من الهند) وتطور التعليم وانخفصت نسبة وفاة الاطفال الى النصف. بطبيعة الحال لاتزال هناك الكثير من التحديات فى بنجلاديش خاصة فى مسألة حقوق الإنسان ولكن ماحدث من تقدم هو بلا شك ملفت للنظر والاعجاب.

القصة الفيتنامية تختلف عن القصة البنجلاديشية برغم ان البلدين كانا يُعدا من افقر دول العالم فى نهاية القرن الماضي. وتعداد السكان فى فيتنام هو تقريبا مثل مصر يقترب من ١٠٠ مليون نسمة، واكثر من ٤٠% هم تحت عمر الخمسة والعشرين. ولكن الانسان الفيتنامي علي درجة عالية من النمو والتحضر. مثل بنجلاديش، فى عام ٢٠٠٠ لم تتواجد فيتنام علي خريطة القطن العالمية وكانت تزرع ٢٨٠٠٠ هكتار قطن فقط وتُنتج ٤٣٠٠٠ بالة قطن وتستورد ٤٠٠٠٠٠ لتُغطى استهلاكها المحلي من حوالى ٤٣٠٠٠٠ بالة. فى عام ٢٠٠٥، استوردت فيتنام ٦٩٤٠٠٠ بالة قطن وتدرجت فى الاستيراد حتي وصلت ال. ١,٦ مليون بالة قطن فى عام ٢٠١٠ ثم ٤,٨ مليون بال فى عام ٢٠١٦ لتصبح احد اكبر الدول المستوردة للقطن فى العالم.

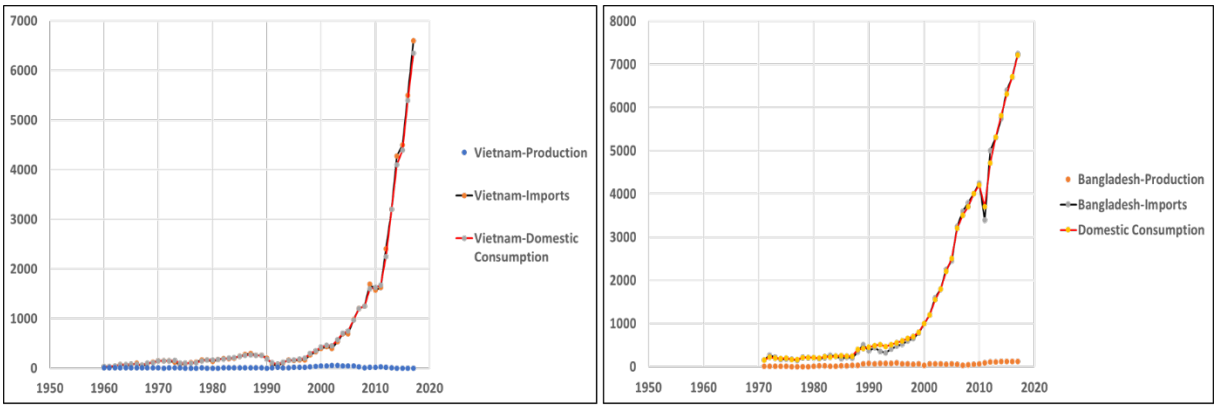

Figure 10. Vietnam and Bangladesh Cotton Imports and Use

كلمة الختام

Closing Remarks

ما اردت ان اعرضه فى هذه المقالة هو ملخص لما يحدث حول العالم فى منظومة التعامل مع القطن من حيث الانتاج، التصدير والاستيراد، والاستهلاك العالمي. لم اهتم بهذه المعلومات لانني اعمل فى مجال الاقتصاد والتجارة بل ان تعليمى هو تعليم هندسي ١٠٠%. ولكن من خلال عمل شركتي مع كثير من الشركات كان لابد ان اعرف كل ما يدور حول العالم. هذا لان ما تقوم به شركتي من استشارات هندسية يتعلق بكثير من الاسئلة التي دائما يطرحها الغزالون والنساجون حول العالم. بعض هذه الأسئلة الخصها فيما يلي:

- ***كيف يستعد الغزال للتعامل مع تغير اسعار القطن من عام الى عام؟***

How can a spinner prepare for the changes in cotton price?

هذا موضوع كبير اتمنى ان اتكلم عنه فى مقالة اخري. ولكن عندما نتكلم عن سعر القطن فاننا يجب ان نتكلم بشكل ادق عن تكلفة القطن لان الغزال قد يشتري قطن رخيص ينتهي به الى تكلفة كبيرة فى الانتاج نتيجة تكلفة العوادم والصيانة والخسارة الكبيرة فى كفاءة الماكينات. ومن الناحية الاخري ليس كل قطن عالى الجودة يؤدي الى خيوط اواقمشة عالية الجودة. وفى عملي مع شركة أوستر لسنين عديدة كان واضحا انه ليس بالضرورة شراء ٥% قطن على احصائيات اوستر (Uster Statistics) لانتاج ٥% خيوط بل ان الواقع هو ان كثير من الخيوط التي تقع فى ٢٥% او افضل كانت من شعيرات قطن ذات خواص متوسطة (٥٠%) أو حتي اقل.

وهناك بعض النصائح التي يمكن ان اعطيها للغزال من بعض خبراتي وهي تتلخص فى الآتي:

1. يجب تقدير نسبة تكلفة القطن بالمقارنة بالتكلفة الكلية لغزل الخيوط. هذه النسبة يمكن ان تتراوح من ٥٥% الى ٧٠% حسب نوع الخيط ونظام الغزل. تقدير هذه النسبة بدقة يُمثل الفرق بين الربح والخسارة فى صناعة الغزل

2. يجب ان يكون لديك خطة ذكية لشراء القطن تعتمد فى المقام الاول على القيمة التكنلوجية للقطن وليس القيمة السوقية. هذا ايضا احد المسائل الخطيرة التي تعمل فيها شركتي مع كثير من مصانع الغزل حول العالم

3. يجب ان يكون لديك نظام لتوقع اسعار القطن حتي تستفيد من انخفاض الاسعار وتتعامل مع زيادة الاسعار.

4. يجب ان يكون لديك خطة تكنلوجية لخلط الاقطان المختلفة الخواص والمختلفة المصادر مثل خلط اقطان من غرب افريقيا مع اقطان من امريكا. هذا ايضا موضوع كبير ويمثل جزء كبير من مجهودات شركتي حول العالم.

- ***كيف يؤثر سعر القطن على اسعار منسوجات القطن؟***

How does cotton price influence the retail market?

هذا سؤال فى منتهى الاهمية وايضا يتطلب مقالة اخري. وحقيقة الامر ان اي زيادة فى سعر القطن اليوم لن تؤثر بشكل مباشر على سعر المنسوجات غدا لان السوق لن يسمح بذلك. وحتي يستطيع الغزال والنساج اضافة سعر القطن على سعر الخيط او المنسوجات القطنية يجب ان يتوفر عدد من الشروط الرئيسية الخصها فى الآتي:

1. **عندما يكون هناك عجز فى المنسوجات القطنية فى السوق**

Condition 1: a shortage in retail market inventory in the market

كما ذكرت سابقا هناك فرق فى الوقت بين وقت زيادة اسعار القطن فى السوق ووقت تأثر اسعار المنتجات النسيجية بهذه الزيادة. واصدق مثل علي ذلك هو ما حدث فى عام ٢٠١١.

2 . عندما لا يكون هناك بدائل فى السوق

Condition 2: The absence of alternatives.

للاسف هذا الشرط يصعب توافره فى السوق الحالي نتيجة وجود بدائل كثيرة. وهنا تأتي اهمية المعاهدات التجارية بين الدول المختلفة.

3 . زيادة سعر البولي ايستر فى السوق

Condition 3: Price compatibility with polyester fiber

تكلمت فى مقالتي السابقة عن لعبة الاسعار بين شعيرات البولى ايستر والقطن، وكيف ان مُنتجي البولي ايستر يتعاملون مع هذه المسألة بحذر شديد وهذا ما أدى الى زيادة نسبة استخدام البولى ايستر فى السوق عن القطن لاول مرة فى التاريخ فى عام ٢٠٠٢. والحقيقة ان هذه المشكلة تكمن فى المستهلك العالمي ومدى استعداده لاستبدال منسوجات القطن بمنسوجات بولى ايستر. هذا الامر يعني تواصل دائم مع مُصممي الازياء حول العالم لتوضيح المزايا الكثيرة لاستخدام القطن بدلا من البولي ايستر خاصة عندما يتعلق الامر بالاستدامة (sustainability) وعوادم المنسوجات وتأثير كل ذلك علي البيئة. كما ان الامر يتعلق بمدى انتاج منسوجات من خلطات القطن والبولى ايستر وهذا موضوع يحتاج الى مقالة اخري.

4 . الوضع المادى للغزال

Condition 4: spinner's financial status.

هذا الشرط يعتمد على حالة الغزال المادية ومدي ديون الشركة وهذه مسألة تختلف من شركة الى أخري. وقد تحدثت عن هذا الموضوع فى مقالة سابقة فى سياق حديثي عن إخفاق الشركة القابضة فى مصر فى وضع سياسة رشيدة لانقاذ الشركات الخاسرة وفي الوقت المناسب.

5 . فهم العلاقة بين الخيوط والمنتجات النسيجية القطنية

Condition 5: Understanding yarn-to-end product relationship

هذه مسألة تختلف من غزال الى آخر وهذا الموضوع يُمثل جزء كبير من الاستشارات الهنسية التي تقوم بها شركتي. للاسف الشديد معظم الغزالون حول العالم ينحصر اهتمامهم على انتاج الخيوط بلا معرفة حقيقية لمتطلبات المنتجات النسيجية من هذه الخيوط. وكما اقول دائما: ***لو انك غزال لا تعرف شيئا عن المنتج النهائي من الخيوط التي تغزلها، فان كل ما تعرفه هو ٢٠ % مما يجب ان تعرفه عن كيفية خفض تكاليف انتاج الخيوط التي تغزلها*** وهذه مشكلة سائدة فى كثير من الشركات حول العالم لا يتسع المجال هنا للحديث عنها.